٢١٦- وَلاَ تُجـــز هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعولَيْنِ أَوْ مَفْعولِ

(هنا) أى فى هذا الباب.

(ولا) حرف نهى وجزم و (تجز) مضارع أجاز مجزوم بلا و (هنا) ظرف مكان متعلق بتجز و (بلا دليل) متعلق بتجز و (سقوط) مفعول تجز و (مفعولين) مضاف إليه و (أو) حرف عطف وتخيير و (مفعول) معطوف على مفعولين.

من شروط إجراء القول مجرى الظن، ألا يفصل بين الاستفهام والفعل، بغير ظرف، ولا جار ومجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط «أتقول عمراً منطلقاً» ؟

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٨- بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

(ذى) أى المذكورات وهى إشارة إلى الثلاث الظرف وشبه الظرف والمعمول، و (بغير) متعلق بينفصل و (ظرف) مضاف إليه و (أو) حرف عطف و (أو كظرف) الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على غير وظرف مجرور به و (أو عمل) معطوف على غير أيضاً وهو مصدر بمعنى المفعول وجواب الشرط محذوف (وإن) حرف شرط و (ببعض) متعلق بفصلت و (ذى) إشارة إلى الثلاث الظرف وشبهه والمعمول محله الجر بالإضافة ونعتها محذوف و (فصلت) فعل الشرط و (يحتمل) جواب الشرط وهو مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق وتقدير البيت مع سابقه واجعل تقول كتظن فى نصب المبتدأ والخبر إن ولى تقول شيئاً مستفهماً به ولم ينفصل منه بغير ظرف أو مثل ظرف أو معمول وإن فصلت ببعض هذه الثلاثة يحتمل الفصل.

يثبت للمفعول الثانى، والمفعول الثالث من مفاعيل (أَعْلَمُ وأَرَى) ما ثبت لمفعولى (علم ورأى) من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق، ومن جواز حذفهما، أو أحدهما إذا دلّ دليل على ذلك.